تقرير «نقابة ميتر»

للربع الأول من العام الثاني
لمجلس نقابة الصحفيين

تقرير «نقابة ميتر» للربع الأول من العام الثاني
لمجلس نقابة الصحفيين

إعداد:

الوحدة البحثية بموقع نقابة ميتر

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:

الوحدة الإعلامية بموقع نقابة ميتر

الناشر:

موقع نقابة ميتر

هذا المصنف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة للإصدارة 4.0.

المحتويات:

- مقدمة
- منهجية التقرير

الباب الأول: تقاعس مجلس النقابة عن عقد اجتماعاته الدورية بالمخالفة للائحة والقانون

الباب الثاني: أداء مجلس نقابة الصحفيين خلال الربع الأول من العام الثاني

- تدخل النقيب والإفراج عن الصحفيين المحبوسين
- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا
- مناشدة غير مجدية لمجلس النقابة
- نقابة الصحفيين ترحب بالحوار الوطني وأعضاء بالجمعية العمومية يطلبون الانعقاد
- تأبين شيرين أبو عاقلة، وقرارات نقابية
- سرقة نقابة الصحفيين
- اختفاء الختم من النقابة

الباب الثالث: لجان مجلس النقابة بين التفعيل والاختفاء

- لجنة تطوير المهنة والتدريب
- لجنة جوائز الصحافة المصرية
- اللجنة التشريعية
- لجنة المرأة
- لجنة الحريات
- لجنة الخدمات
- لجنة النشاط
- لجنة الإسكان

الباب الرابع: الوعود الانتخابية دون جدول زمني

- لجنة المرأة "وموافقة في الأدراج"
- التفاوض وخروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا
- تدريب الصحفيين وتطوير المهنة
- التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين
- الرعاية الصحية
- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر
- مشروع سكني للصحفيين (مدينة الصحفيين)
- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا
- لائحة أجور عادلة للصحفيين
- التصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة

خاتمة وتوصيات

المقدمة

ظل دور المجلس النقابي متراجعاً خلال الربع الأول من العام الثاني، فيما تقاعس مجلس نقابة الصحفيين عن عقد اجتماعاته بصفة دورية بالمخالفة للائحة الداخلية للنقابة، وهو ما قوبل بالسخط من بعض أعضاء الجمعية العمومية، كما كانت القرارات والتحركات القليلة التي اتخذها المجلس والنقيب لا تلبي بشكل كبير متطلبات الصحفيين.

وخلال الربع الأول من العام الثاني ظلت استراتيجية مجلس النقابة في عمل اللجان غائبة، وكذلك الوضع مع الوعود الانتخابية التي لم يوضع جدول زمني لتنفيذها وهو ما جعل بعض الوعود طي النسيان.

يعرض التقرير ويحلل ما قدمه مجلس نقابة الصحفيين خلال الربع الأول من عامه الثاني في فترته القانونية، والتي بدأت من أبريل وحتى يوليو الماضي. وذلك بهدف متابعة وتقييم أداء مجلس النقابة.

واعتمد التقرير على رصد ومتابعة تفاعل مجلس النقابة مع أزمات الصحفيين المختلفة، وكذلك القرارات التي اتخذها المجلس أثناء اجتماعاته وتأثيرها على الجماعة الصحفية من عدمه. كما اعتمد التقرير على رصد ومتابعة أداء المجلس لتنفيذ الوعود الانتخابية على أرض الواقع والتي تتضمن 10 وعود مختلفة.

منهجية التقرير

يعرض التقرير ويحلل ما قدمه مجلس نقابة الصحفيين خلال الثلاثة أشهر الأولى في عامه الثاني من فترته القانونية؛ والتي سنتتهي في مارس 2023 بالنسبة نقيب الصحفيين ضياء رشوان، وفي 2025 لأعضاء المجلس الذين تم اختيارهم في انتخابات التجديد النصفي لعام 2021. وذلك بهدف متابعة وتقييم أداء مجلس النقابة في الفترة من إبريل 2022 وحتى يوليه 2022.

واعتمدت منهجية هذا التقرير على متابعة تفاعل مجلس النقابة مع أزمات الصحفيين المختلفة، وقرارات وتحركات المجلس وتأثيرها على أعضاء الجمعية العمومية. كما اعتمد التقرير على التوثيق والمتابعة لأداء المجلس في تنفيذ الوعود الانتخابية على أرض الواقع والتي تتضمن 10 وعود مختلفة.

ووفقا لمنهجية "نقابة ميتر" فقد تم تحديد الوعود الانتخابية من خلال اللقاءات والتصريحات وكذلك البرامج الانتخابية التي أطلقها المرشحون خلال فترة الانتخابات. بالإضافة إلى أن كل ما سيتم عرضه في التقرير تم التحقق منه ورصده سواء بالبيانات الرسمية التي أصدرها نقيب الصحفيين أو أحد أعضاء المجلس، وتم نشرها إما عن طريق صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو بالتواصل المباشر مع بعض أعضاء مجلس النقابة، وكذلك رصد وتوثيق أخبار نقابة الصحفيين التي تم نشرها عبر المواقع الصحفية المصرية.

الباب الأول: تقاعس مجلس النقابة عن عقد اجتماعاته الدورية بالمخالفة للائحة والقانون

غابت اجتماعات مجلس نقابة الصحفيين على مدار الربع الأول من العام الثاني في فترته القانونية. واتسمت اجتماعات المجلس بالندرة دون أسباب واضحة، فقد اجتمع 8 اجتماعات فقط على مدار عامه الأول. وهذا يتنافى مع اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين.

ومن المفترض أن يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في الشهر. وبالتالي كان من المنتظر أن يكون مجمل اجتماعات المجلس خلال الثلاثة أشهر الماضية ثلاثة اجتماعات على أقل تقدير، وفقا للائحة النقابة الداخلية والتي تنص على أن: "يعقد مجلس النقابة جلسة دورية كل شهر ويعقد جلسات أخرى بناء على قرار سابق منه أو من هيئة مكتب المجلس أو بناء علي طلب ثلاثة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة.. ويكون انعقاده صحيحا بحضور سبعة أعضاء".

وينعقد مجلس نقابة الصحفيين بناء على دعوة النقيب وذلك وفقا للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين والتي تنص على: "توجه الدعوة لحضور جلسات المجلس من النقيب قبل موعد انعقادها بثمان وأربعين ساعة على الأقل متضمنة جدول أعمالها بالإضافة إلي ما يقترح أعضاء المجلس عرضه على المجلس قبل انعقاده ويشترك السكرتير العام في تنفيذ هذه الإجراءات".

الباب الثاني: أداء مجلس نقابة الصحفيين خلال الربع الأول من العام الثاني

تدخل النقيب والإفراج عن الصحفيين المحبوسين

انتهى الربع الأول من العام الثاني المجلس نقابة الصحفيين بالإفراج عن ثلاثة صحفيين وهم: "عامر عبد المنعم، هاني جريشة، عصام عابدين"، ورغم وعد نقيب الصحفيين ضياء رشوان في نهاية إبريل الماضي بالمزيد من التدخل للإفراج عن صحفيين آخرين ممن قيد الحبس الاحتياطي[1]،إلا أنه خلال الثلاثة أشهر الماضية لم يتم الإفراج عن صحفيين آخرين سوى الصحفي هشام فؤاد، والذي تم الإفراج عنه بموجب قرار بالعفو الرئاسي.

زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا

أعلن ضياء رشوان نقيب الصحفيين في يوليه 2022، عن موافقة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بعد التشاور مع الدكتور محمد معيط وزير المالية، على زيادة بنسبة 19.05% على القيمة الشهرية الحالية لبدل التدريب والتكنولوجيا لكل أعضاء نقابة الصحفيين في جدولي المشتغلين وتحت التمرين وبدون استثناء أو تمييز بين كافة الصحفيين. مضيفا أنه سيتم الإعلان لاحقا عن موعد صرف البدل للجميع بالزيادة الجديدة.

وطمأن ضياء رشوان الصحفيين بجدول المعاشات بالنقابة، بأنه سيطرح على مجلس النقابة في اجتماعه القريب القادم اقتراحا بنسبة زيادة معقولة لمعاشات النقابة، والتي تتطلب موافقة المجلس نظرا لتحمل النقابة ما يقارب 75% من ميزانية المعاشات[2].

مناشدة غير مجدية لمجلس النقابة

خاطب عدد من الصحفيين بجريدة «صوت البلد» في مايو الماضي، نقيب الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة، للدفاع عنهم ضد محاولات اضطهادهم من قبل رئيس تحرير الجريدة خالد غازي، بعد المطالبة بمستحقاتهم التي تنصل منها- على حد قولهم.

وقال 10 صحفيون مقيدون بجدول تحت التمرين في نقابة الصحفيين في بيان لهم: "نتعرض نحن صحفيو جريدة صوت البلد بتهديدات بالفصل التعسفي حال عدم سداد قيمة تأميناتنا شهريًا وتنازلنا عن أجورنا المتأخرة، وعندما رفضنا ذلك وجهت الجريدة إخطارًا لنقابة الصحفيين بفصل أربعة من زملائنا تعسفيًا".

وأرجع الصحفيون ما يتعرضون له من ضغط واضطهاد لمطالبتهم برواتبهم التي لم يحصلوا عليها لمدد تزيد

---

١ نقيب الصحفيين: الإفراج عن عامر عبدالمنعم وهاني جريشة وعصام عابدين

٢ نقيب الصحفيين: زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا بنسبة ١٩٪

عن 3 سنوات، والتعنت ضدهم بعدم نشر المواد الصحفية أو إثبات أسمائهم من أجل إجبارهم على التنازل عن مستحقاتهم ودفع ما يزيد عن قيمة تأميناتهم الشهرية.

وعلى إثر ذلك، حرر الصحفيون، ويبلغ عددهم عشرة صحفيون، محاضر إثبات حالة بقسم العمرانية تثبت وقائع اضطهادهم ومنعهم من دخول مقر عملهم، فضلا عن شكاوى في مكتب العمل.

وطالب الصحفيون بضرورة التحقيق مع رئيس مجلسي الإدارة والتحرير فيما ورد ضده في عدد من الشكاوى التي قدمها الزملاء وحفظ حقوقهم المادية والمعنوية خاصة لما يلتمسونه من مجلس النقابة بالدفاع عن الصحفيين وحقوقهم المسلوبة[3]. فيما تسبب عدم اجتماع مجلس النقابة في عدم البت في تلك الشكاوى وبالتالي عدم التدخل لحل أزمة الصحفيين مقدمي الشكاوى.

نقابة الصحفيين ترحب بالحوار الوطني والجمعية العمومية تطلب انعقاد

أصدر ضياء رشوان نقيب الصحفيين بيانا في مايو الماضي، رحب فيه بدعوة "الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب" لتمثيل نقابة الصحفيين في الحوار الوطني الذي دعا إليه السيد رئيس الجمهورية في إفطار الأسرة المصرية يوم 26 أبريل الماضي.

وأعلن النقيب أن تكليف الأكاديمية بإدارة الحوار يؤكد على ما أعلنه الرئيس عبدالفتاح السيسي بأن يتم الحوار تحت إشرافه المباشر، حيث تنص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم 434 لسنة 2017 بإنشاء الأكاديمية وتبعيتها المباشرة لرئيس الجمهورية[4].

ودعا النقيب جميع الصحفيين إلى إرسال مقترحاتهم لقضاياهم في الحوار الوطني. وقال في بيان نشر على صفحته الخاصة على الفيسبوك: "لما كان الحوار شاملا لكل قضايا الوطن، وبالنسبة لنا ما يخص مهنتنا وأحوالنا ونقابتنا، فإنني أتطلع لأن أتلقى منكم مقترحاتكم فيما يجب مناقشته في ذلك الحوار باسمكم لأخذ قرار به من مجلس النقابة في اجتماع طارئ سيعقد قريبا جدا".

واقترح أن تكون المقترحات تتعلق بالمحاور التالية: "المحور التشريعي، ويشمل كل ما يرى الصحفيون تعديله أو إضافته أو حذفه في القوانين واللوائح ذات الصلة بالصحافة، مؤسسات وممارسة مهنية ونقابية. محور الممارسة المهنية، ويشمل كل ما يرى الصحفيون ضروريا لإتاحة ممارسة مهنية جادة وحرة وقادرة على أداء رسالة مهنية سامية تجاه المجتمع".

كما تضمنت المقترحات: "محور الأوضاع العمالية والنقابية والمادية والمهنية الواجب توافرها تشريعيًا أو تنفيذيا، لتسهيل عمل الصحفيين وتوفير شروط عمل تناسب مهنتهم وظروفهم بصورة مستقرة". فيما أرفق النقيب وسيلتين لإرسال المقترحات وهما:" إيميل النقابة ورقم واتساب"[5].

٣ بعد فصل ٤ منهم.. صحفيو صوت البلد يطالبون نقابة الصحفيين بحمايتهم

٤ نقابة الصحفيين ترحب بدعوتها للحوار الوطني

٥ ضياء رشوان: ندعو كل الصحفيين لإرسال مقترحاتهم لقضاياهم في الحوار الوطني

في المقابل، أعلن الصحفي محمود كامل، عضو مجلس نقابة الصحفيين، إنه تقدم بطلب لعقد اجتماع طارئ لمناقشة ووضع آليات تسمح بمشاركة فعالة لنقابة الصحفيين في الحوار الوطني، مشيرا إلى أنه رفض إصدار بيان ثان حول الحوار بالتمرير ودون عقد اجتماع لمناقشة مطالب الجمعية العمومية لإجراء حوار داخلي بالنقابة للخروج بمطالب الصحفيين في الحوار .

وجاء بيان كامل ردا على بيان نقابة الصحفيين الذي أعلن فيه عن لجنة إدارة الحوار الوطني للكاتب الصحفي ضياء رشوان نقيب الصحفيين ورئيس الهيئة العامة للاستعلامات، منسقا عاما للحوار الوطني.

وبرر كامل رفضه للبيان بضرورة صدوره عن انعقاد المجلس خاصة أن النقابة كانت أصدرت بيانا سابقا للترحيب بالحوار ووعدت بعقد اجتماع لمناقشة مطالب الصحفيين، وهو ما لم يحدث.

وأضاف محمود كامل، أن الطلب الذي تقدم به "يأتي لبحث ووضع كل الآليات التي تسمح بمشاركة فعالة تضمن تحقيق أكبر قدر من المطالب التي تبدأ بالأوضاع الاقتصادية للصحفيين ولا تنتهي عند فتح المجال العام والحريات". مشيراً إلى تمرير مجلس نقابة الصحفيين بيانا بعد إعلان اختيار رشوان منسقا عاما للحوار الوطني، على الرغم من رفضه للبيان، الأمر الذي يستلزم عدم إصدار البيان لحين اجتماع مجلس نقابة الصحفيين[6].

إلى جانب هذا أصدر عدد من الصحفيين عريضة، تعليقا على دعوة النقيب، مطالبين بتحقيق خطوات ضرورية لتهيئة الأجواء قبل بدء الحوار، وتضمنت مطالب الصحفيين الآتي: "تحرير الصحافة والإعلام باعتبارهما المنصة الرئيسية لهذا الحوار، إطلاق سراح كل الصحفيين المحبوسين في قضايا النشر والرأي والإفراج عن سجناء الرأي، إطلاق حرية النقد والتعبير، ووقف الحبس الاحتياطي المطول والقبض على المواطنين بسبب التعبير عن آرائهم، فتح المجال العام وإتاحة الفرصة للقوى المختلفة للتعبير عن آرائها، ومنح الفرصة لوسائل الإعلام لنقل وجهات النظر المختلفة، إلغاء الحجب عن المواقع، وتحرير الصحافة من الحصار المفروض عليها، تحرير المجال العام من القيود التي تمنع النقابات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب من الحركة والعمل بحرية".

فيما أعرب الموقعون والبالغ عددهم 200 صحفي عن آمالهم أن تتم دعوتهم لحوار مفتوح داخل نقابتهم في أقرب وقت ممكن، حتى يشاركوا في صياغة رؤيتهم، وحتى يذهب ممثل النقابة للحوار معبراً عن جمعيته العمومية ومتسلحاً بها، وهو ما لم يحدث حتى كتابة هذا التقرير[7].

تأبين شيرين أبو عاقلة وتدشين جائزة باسمها

أعلن نقيب الصحفيين ضياء رشوان في 17 مايو الماضي، عن إقامة النقابة لقاء تأبين للشهيدة الزميلة شيرين أبو عاقلة مراسلة قناة الجزيرة بالأراضي المحتلة، والتي اغتالتها قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء ممارسة مهام عملها الصحفي، معزيا باسم جموع الصحفيين المصريين أهلها وأصدقائها وزملائها الصحفيين الفلسطينيين ونقابة الصحفيين الفلسطينية.

وأكد خلال حفل تأبين بنقابة الصحفيين، على قرار الجمعيات العمومية المتعاقبة من حظر كل أنواع التطبيع مع أي شيء يخص الكيان الصهيوني، لافتًا إلى أن النقابة لم تتخاذل يومًا نقيبًا أو مجلسًا عن معاقبة

٦ يطالب باجتماع طارئ لمجلس "الصحفيين" لبحث سبل المشاركة في الحوار الوطني: أرفض بيانات التمرير وتجاوز مطالب الجمعية العمومية

٧ ٢٠٠ صحفي يطالبون بالإفراج عن سجناء الرأي وتحرير الإعلام وحوار داخلي بالنقابة: خطوات ضرورية قبل الحوار الوطني

ومحاسبة كل من يخترق هذا القرار، ويتجرأ على التطبيع[8].

وأعلن نقيب الصحفيين عن إنشاء جائزة باسم شيرين أبو عاقلة لشؤون تغطية أخبار فلسطين. كما أعلن أن جرافيتي شهداء النقابة لم يُمس وسيتم إضافة ركنا لوضع تماثيل صغيرة للشهداء منهم شيرين أبو عاقلة، معلنا فتح حساب لمقاضاة الاحتلال الإسرائيلي في التعدي على الصحفيين، ومؤكدا: "نحن نطبق ما نملكه من صلاحيات نقابة الصحفيين".

سرقة نقابة الصحفيين

أعلن السكرتير العام في يونيو، عن تشكيل لجنة لجرد مبنى نقابة الصحفيين، للوقوف على قيمة المبلغ الذي تم سرقته من داخل مبنى النقابة، وذلك بعد إعلام النقابة في بيان لها عن سرقة مبلغ مالي من مبنى النقابة.

وحرر السكرتير محضرا بالواقعة وتم فحص الكاميرات وإرسال النتيجة للنيابة العامة واتخاذ كافة الإجراءات القانونية- بحسب تعبيره[9].

وكان مدير مبنى نقابة الصحفيين والسكرتير العام قد حرروا محضر يفيد بسرقة 170 ألف جنيه من مقر النقابة كانت داخل حقيبة بإحدى الغرف المخصصة للإدارة المالية، وتم تفريغ الكاميرات من قبل أجهزة الأمن لتحديد منفذ الجريمة تمهيدا للقبض عليه، قبل أن يقوم الأخير بتسليم نفسه بإرادته[10].

اختفاء الختم من النقابة

امتنع إبراهيم نبيل الموظف بنقابة الصحفيين ورئيس اللجنة النقابية للعاملين بالنقابة عن ختم أوراق ترشح زملائه المرشحين في القائمة المنافسة له (في انتخابات اللجنة النقابية للعاملين بنقابة الصحفيين)، ورفض السماح لأي شخص "بالترشح" بحكم أن ختم اللجنة النقابية في حوزته بصفته رئيس اللجنة النقابية حتى الآن.

وقال عضو مجلس نقابة الصحفيين محمود كامل في بيان له، في 19 مايو الماضي: "فور علمي مساء الثلاثاء الماضي أحضرت إبراهيم نبيل (الموظف بالنقابة) وطلبت منه عدم التعنت مع المرشحين المنافسين له واستكمال ختم الأوراق بحد أقصى صباح أمس الأربعاء، وهو ما لم يحدث للأسف".

وتواصل كامل مع أيمن عبد المجيد سكرتير عام النقابة لحل الأزمة بصفته المسئول إداريا عن الموظفين، وأخطره بتفاصيل الموقف المشين في حق قلعة الحريات، إلا أنه ومع كامل الأسف لم يستجب الموظف واستبعد المرشحين المنافسين بالمخالفة للقانون ودون تدخل رسمي من مجلس النقابة- بحسب ما ذكره كامل.

---

٨ جائزة في نقابة الصحفيين باسم الراحلة شيرين أبو عاقلة.. وإجراءات تضامنية واسعة

٩ سكرتير عام الصحفيين: المتهم بسرقة النقابة سلم نفسه بإرادته

١٠ مصدر بـ"الصحفيين": توصلنا إلى شخصية المتهم بسرقة ١٧٠ ألف جنيه

الباب الثالث: لجان مجلس النقابة بين التفعيل والاختفاء

لجنة تطوير المهنة والتدريب

خلال الربع الأول من العام الثاني لعمر مجلس نقابة الصحفيين، أعلنت لجنة تطوير المهنة والتدريب برئاسة عضو مجلس النقابة حماد الرمحين، عن عدد من الدورات التدريبية على فترات زمنية متقاربة، لتدريب وتطوير الصحفيين وأسرهم.

لجنة جوائز الصحافة المصرية

كرمت نقابة الصحفيين نقيبًا ومجلسًا، الفائزين بجائزة الصحافة المصرية بعد انتظار دام لأشهر، في الحفل الكبير الذي شهده النقابة تكريم الفائزين بالمسابقة لعامي 2020 و2021، وعدد من رواد ورائدات المهنة والزملاء الحاصلين على رسائل الدكتوراه والماجستير.

اللجنة التشريعية

بالرغم من مرور عام وثلاثة أشهر على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين إلا أن لجنة التشريعات لم تتقدم بأي تعديلات تشريعية لمجلس النواب فيما يخص الحبس الاحتياطي للصحفيين.

وكانت الجمعية العمومية التي انعقدت في 2 إبريل من العام 2021، قد صوتت على تفويض مجلس النقابة في إعادة فتح الحوار حول قوانين تنظيم الصحافة التي أُقرت مؤخرًا، مع مجلس النواب، والتي بشأنها تعيد حبس الصحفيين في قضايا النشر بالمخالفة لمواد الدستور المصري.

لجنة المرأة

على الرغم من القرار الصادر من مجلس نقابة الصحفيين منذ عام وثلاثة أشهر، بتدشين اللجنة وإسنادها إلى عضو نقابة الصحفيين دعاء النجار، لكن لم يتم تشكيلها أو إعلان استراتيجيتها حتى كتابة هذا التقرير.

لجنة الحريات

منذ عام 2019، تعتبر لجنة الحريات معطلة ولم تعمل، وآخر ما نشر عنها على موقع نقابة الصحفيين كان في عام 2019.

ووفقا لتشكيل هيئة المكتب الذي أعلن من قبل المجلس في أبريل الماضي، فقد أسندت رئاسة اللجنة إلى نقيب الصحفيين "ضياء رشوان". وعلى الرغم من الوعود الانتخابية التي أطلقها نقيب الصحفيين قبيل الانتخابات والتي تحدثت على حرية الصحافة وخروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا، إلا أن اللجنة ظلت معطلة ولم تقم بأية أنشطة، كما لم يتم تفعيلها أو الإعلان عن استراتيجيتها إلى الآن وحتى كتابة هذا التقرير.

-

لجنة الخدمات

خلال الربع الأول من العام الثاني لم تقدم لجنة الخدمات سوى خدمة واحدة لأعضاء النقابة والتي تمثلت في تنظيم اللجنة للبطولة الثانية لكرة القدم الإلكترونية، وذلك بجوائز مالية وعينية (بلاي ستيشن بالإضافة إلى 12 جائزة مالية).

لجنة النشاط

قدمت لجنة النشاط نشاطين للصحفيين أعضاء مجلس النقابة وتمثلت في (وحدات مصيفية بالساحل الشمالي، ورحلة إلى شرم الشيخ فندق ايلاند فيو).

لجنة الإسكان

خلال الربع الأول من العام الثاني ظلت لجنة الإسكان معطلة بعدما رفض أي عضو من أعضاء المجلس رئاسة هذه اللجنة أثناء تشكيل هيئة المكتب.

الباب الرابع: الوعود الانتخابية دون جدول زمني

تابع موقع "نقابة ميتر" مسارات تحقق الوعود الانتخابية، عن طريق القرارات والتحركات والتصريحات الرسمية التي نشرت سواء عبر المواقع الإخبارية أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو عبر الصفحات الرسمية للنقيب ولأعضاء مجلس نقابة الصحفيين.

وتضمنت تلك الوعود الآتي: زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام، تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر، الرعاية الصحية، مشروع سكني يليق بالصحفيين، لائحة أجور عادلة للصحفيين، تدريب الصحفيين وتطوير المهنة، التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين، إنشاء لجنة المرأة، التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين، الصحفيين المحبوسين احتياطيا".

وخلال الربع الأول من العام الثاني من العام فشل المجلس في وضع استراتيجية وجدول زمني لتحقيق تلك الوعود، وشهدت مؤشرات الوعود الانتخابية تغيرا طفيفا لبعض الوعود، فيما ظل المؤشر عند "لم يتم التنفيذ بعد" لوعود أخرى.

لجنة المرأة

مر عام وثلاثة أشهر على موافقة مجلس نقابة الصحفيين على تشكيل لجنة المرأة ضمن تشكيل لجان المجلس وفقا لقرار سابق لمجلس 2013/2015، على أن تتولاها دعاء النجار عضو مجلس النقابة.

لكن بالرغم من ذلك يظل القرار حبيس الأدراج داخل مجلس النقابة ولم يشهد النور إلى الآن، دون أي مبرر مقدم من مجلس النقابة أو عضو المجلس المسؤول عن اللجنة دعاء النجار.

وجاء تشكيل لجنة المرأة ضمن الوعود الانتخابية خلال الانتخابات الأخيرة، حيث أدرجته الصحفية دعاء النجار عضو مجلس النقابة حاليا في برنامجها الانتخابي، واعتبرت تنفيذه بمثابة انتصار لمطالب الصحفيات.

وخلال العام الماضي، ومع تداول شهادات عن صحفيات تعرضن للعديد من الانتهاكات الجنسية والجسدية داخل المؤسسات الصحفية، تعالت الأصوات بضرورة تدشين لجنة للمرأة داخل نقابة الصحفيين، لحماية الصحفيات من العنف والانتهاكات التي يتعرضن لها خلال ممارسة عملهن.

الإفراج عن الصحفيين المحبوسين احتياطيا

الإسهام في الإفراج عن الصحفيين المحبوسين احتياطيا كان ضمن الوعود الانتخابية التي أطلقها نقيب الصحفيين ضياء رشوان أثناء فترة الدعاية الانتخابية التي سبقت انتخابات التجديد النصفي الأخيرة.

وطالب عدد من الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية بضرورة سرعة الإفراج عن الصحفيين المحبوسين وبخاصة أن نقيب الصحفيين اختير منسقا عاما للحوار الوطني.

وشهدت الشهور الثلاثة الأخيرة إخلاء سبيل كل من "الصحفي عامر عبد المنعم، والصحفي هاني جريشة، والصحفي عصام عابدين". من جانبه أكد النقيب ضياء رشوان على أنه يسعى لخروج المزيد من الصحفيين من غياهب السجون، وذلك من خلال المفاوضات التي يجريها.

وبخلاف ذلك أخلي سبيل الصحفي هشام فؤاد في 30 يوليو الماضي بموجب قرار بالعفو الرئاسي صدر يوم 29 من الشهر نفسه. وكانت محكمة جنح أمن الدولة طوارئ قد قضت في نوفمبر 2021 بالحبس 4 سنوات للصحفيين حسام مؤنس وهشام فؤاد، في اتهامهم بنشر وبث بيانات وشائعات كاذبة عبر حساباتهم بمواقع التواصل الاجتماعي. وسبق أن أصدر رئيس الجمهورية قرار بالعفو عن باقي عقوبة حسام مؤنس.

تدريب الصحفيين وتطوير المهنة

استكملت لجنة تدريب وتطوير المهنة خلال الربع الأول من العام الثاني الدورات التدريبية التي قد بدأت في العام الأول من عمر المجلس. وقدمت اللجنة 37 دورة تدريبية للصحفيين وأسرهم، وذلك في إطار تدريب وتطوير الأداء المهنة للصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، ومن المنتظر أن تستكمل اللجنة دورها في تنظيم العديد من الدورات الأخرى.

الحد من الفصل التعسفي للصحفيين

حتى كتابة هذا التقرير، لم تتخذ النقابة أية إجراءات للحد من الفصل التعسفي التي تقوم بها بعض المؤسسات الصحفية.

وتعتبر أزمة الفصل التعسفي من الأزمات التي تشهدها الجماعة الصحفية بقوة وتسببت في زيادة البطالة بين الصحفيين، الذين لجأ البعض منهم في أخر عامين إلى القضاء كأحد الحلول التي يتجه نحوها الصحفيين في مصر لحل أزماتهم وفق ما يقتضيه القانون.

الرعاية الصحية

حتى كتابة هذا التقرير، لم يتخذ المجلس أية إجراءات لتطوير مشروع العلاج الذي طالما اشتكى منه الكثير من الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، على الرغم من رفع قيمة الاشتراك خلال العام الأول من عمر المجلس.

في المقابل، أعلن السكرتير العام لنقابة الصحفيين أيمن عبد المجيد عن استحداث فرقة تواصل دائمة للرد على الاستفسارات النقابية للصحفيين وطلبات الدعم، وذلك في إطار تطوير الأداء، وتسهيل لخدمة أعضاء نقابة الصحفيين، فيما يخص الشأن النقابي والقضايا ذات الصلة[11].

-

١١ استحداث خدمة للتواصل مع الصحفيين والرد على الاستفسارات

تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر

وفقا للوعود الانتخابية التي أرساها بعض ممن حصلوا على مقاعد داخل مجلس النقابة في الدورة الانتخابية الأخيرة وعلى رأسهم نقيب الصحفيين ضياء رشوان، فقد أكد الأعضاء المنتخبون على بذل كافة الجهود من أجل تحرر المهنة وعودة كرامة الصحفيين وإلغاء المواد التي تجيز حبس الصحفيين. فيما أكد نقيب الصحفيين الحالي ضياء رشوان خلال برنامجه الانتخابي على سلوك كافة الطرق لحماية الصحفيين.

لكن ظلت لجنة التشريعات داخل نقابة الصحفيين معطلة تماما خلال الربع الأول من العام الثاني، ولم تنجز تعديلا تشريعيا واحدا، وهو ما يعني أن هذا الوعد أصبح طي النسيان.

وكان النقيب قد اقترح أن تتضمن مطالبات الصحفيين التي سيتم إرسالها قبل الحوار الوطني "التشريعات"، من خلال التعديل أو الاضافة أو الحذف في القوانين واللوائح ذات الصلة بالصحافة.

مشروع سكني للصحفيين (مدينة الصحفيين)

باقي عام وتنتهي المهلة المحددة للبناء على الأرض المخصصة لإنشاء مجمع سكني للصحفيين في مدينة السادس من أكتوبر، وتبدأ بعدها وزارة الإسكان في اتخاذ إجراءات سحب الأرض (للمرة الثالثة) ورد المبالغ المدفوعة بعد خصم نسبة الرسوم الإدارية والتى قد تصل إلى ١٢%.

واستمر صمت أعضاء المجلس في الربع الأول من العام الثاني حول مستقبل هذه الأرض، رغم أنها كانت ضمن أولويات ووعود نقيب الصحفيين الانتخابية.

وانفرد نقيب الصحفيين ضياء رشوان الذي يقضي فترته الثانية في رئاسة مجلس النقابة بعدما حصل على أعلى الأصوات في الانتخابات الأخيرة، بوعد "رعاية اجتماعية شاملة للصحفيين" خلال برنامجه الإنتخابي المقتضب الذي تحدث فيه عن أربع محاور رئيسية، كان هذا الوعد من بينهم.

وفي تصريحات صحفية خلال فترة الدعاية الانتخابية، أكد رشوان أن مدينة الصحفيين بمدينة السادس من أكتوبر على رأس أولوياته، خاصة أن المخصص من الإسكان الاجتماعي للصحفيين لم يلقى قبولا من حيث مكان وجودة وسعر الوحدة السكنية المطروحة.

وكان رشوان قد أعلن قبل ترشحه بأيام عن أنه تم دفع 47 مليون جنيه المقدم المطلوب لتخصيص الأرض وتوقيع 10 شيكات بباقي ثمن الأرض على 5 سنوات، مؤكدا على أن مشروع مدينة الصحفيين "سيرى النور قريبا"، وهو ما لم يحدث إلى الآن.

زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا

أعلن نقيب الصحفيين خلال الربع الأول من عامه الثاني عن زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا بنسبة 19% ، وتعد هذه الزيادة هي الثانية في عمر المجلس.

وفي يوليو من العام الماضي 2021، أعلن نقيب الصحفيين ضياء رشوان، عن بدء تنفيذ قرار زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا لجميع أعضاء النقابة والعاملين بالصحف القومية بنسبة 20٪.

لائحة أجور عادلة للصحفيين

الوعود الاقتصادية التي تتحدث عن الأجور، كان لها نصيب الأسد في البرامج الانتخابية للمرشحين على مقاعد مجلس نقابة الصحفيين، كما حملت برامج الأعضاء الجدد الذين تم انتخابهم في الدورة الانتخابية الأخيرة وعود انتخابية تتحدث عن ضرورة تحسين أجور الصحفيين، وتوفير موارد جديدة لتغطية زيادة الأجور.

فيما رفع نقيب الصحفيين الحالي ضياء رشوان، الذي يقضي فترته الثانية في رئاسة مجلس النقابة شعار "مزيد من الحقوق للصحفيين" خلال برنامجه الانتخابي، لكن خلال الربع الأول من العام الأول استمر إهمال مجلس نقابة الصحفيين لهذا الملف وحتى الآن لم يحدث أي تقدم يذكر فيه.

التصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة

نظرا لكثرة منتحلي الصفة، والذين بلغ عددهم ما يقرب من 18 ألف وفقا لتصريحات عضو مجلس الصحفيين حماد الرمحي[12]، وتعهد عددا من المرشحين (بعضهم ممن أصبحوا أعضاء بمجلس النقابة) بالتصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة، نظرا لما تسببه تلك الكيانات من خطورة على النقابة والصحفيين الممارسين للمهنة،كان من المفترض أن يبدأ المجلس خلال العام الأول في إعداد تعديل تشريعي يقدم لمجلس النواب يمنع إنشاء الكيانات الوهمية الموازية لنقابة الصحفيين، كما يمنع منتحلي الصفة من ممارسة العمل.

لكن رغم مرور العام الأول وربع العام الثاني، إلا أن الأمر بات طي النسيان من قبل المجلس، رغم أن التصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة هو وعد انتخابي أرساه بعض ممن حصلوا على مقاعد داخل مجلس النقابة في الدور الانتخابية الأخيرة.

جدير بالذكر أن هذا التعديل كان يتبعه بالضرورة تعديل قانون نقابة الصحفيين لضم الصحفيين العاملين في المواقع الإلكترونية، وإلزام المؤسسات الصحفية بإبرام عقود عمل لكافة الصحفيين الذين لازالوا تحت التدريب بالمؤسسات الصحفيين بعد مدة عمل لا تتجاوز الـ6 أشهر، وفقا لقرارات الجمعية العمومية، حتى لا يختلط أمرهم بمنتحلي الصفة.

١٢ "الصحفيين" تفتح ملف الكيانات الوهمية.. والرمحي: ١٨ ألف منتحل صفة

خاتمة وتوصيات

استمر مجلس نقابة الصحفيين في تقاعسه عن عقد اجتماعات المجلس بصفة دورية بالمخالفة للائحة النقابة، كما شهد دور النقابة في مساندة الصحفيين والتصدي لأزماتهم تراجعا ملحوظا، ما يشير إلى تراجع مستوى أداء المجلس والتأكيد على أنه لم ينجح في تحقيق أبسط قواعد العمل النقابي وهو الدفاع عن أبناء المهنة وخلق مظلة نقابية لحمايتهم والدفاع عن حقوقهم، وذلك رغم التحركات والقرارات البسيطة التي قام بها المجلس وعلى رأسه نقيب الصحفيين ضياء رشوان.

وبناء عليه ظل دور النقابة متراجعا لم يلق القبول لدى الجماعة الصحفية، كما ظلت النقابة تعمل دون وضع استراتيجية واضحة للجان وجدول زمني لتنفيذ الوعود الانتخابية.

وبناء عليه يوصي موقع "نقابة ميتر" بالآتي:

1- ضرورة عودة اجتماعات مجلس نقابة الصحفيين بشكل دوري ومنتظم، على أن يتم الاجتماع مرة واحدة على الأقل شهرياً.

2- تفعيل دور كافة اللجان مثل (المرأة - التشريعات - الحريات) ووضع استراتيجية لكل لجنة بما يعمل على تفعيل دور النقابة وتحسين الأداء النقابي.

3- وضع جدول زمني محدد لتنفيذ الوعود الانتخابية.

4- الاشتباك مع شكاوى الصحفيين والالتفات أكثر للعرائض والشكاوى التي تقدم إلى مجلس النقابة.